

تعتمد الإدارة العمومية على النصوص التشريعية والتنظيمية كمصادر لمشروعية وجودها ومشروعية تصرفاتها ، وتخالف النصوص التشريعية عن التنظيمية من حيث مصدرها، فالنصوص التشريعية هي من صنع السلطة التشريعية تسنها في المجالات المخصصة لها بموجب الدستور، أما النصوص التنظيمية فهي من اختصاص السلطة التنفيذية تمارسها إما في المجالات غير المخصصة للسلطة التشريعية (التنظيم المستقل